

Distr.: General
9 December 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والخمسون

٢٢ شباط/فبراير-٤ آذار/مارس ٢٠١١

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين":
تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من اتحاد العمل النسائي، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2011/1



بيان*

١ - يسلم اتحاد العمل النسائي في المغرب، بالاشتراك مع عضوات حركة كرامة في العالم العربي، بخيار لجنة وضع المرأة التركيز على تعليم الفتيات والنساء وتدريبهن لتشجيع استفادة المرأة على قدم المساواة مع الرجل من فرص العمالة الكاملة والعمل اللائق، وذلك خلال دورتها الخامسة والخمسين التي عُقدت بعد عملية استعراض مؤتمر بيجين + ١٥ وإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المعروفة بهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٢ - وإننا نقر بما يكتسبه تعليم الفتيات والنساء وتدريبهن من أهمية أساسية في تمكين المرأة وقد التزمت بذلك جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذلك، نسعى لتحقيق الهدف المبين أدناه:

رفع مستويات تعليم الفتيات وإمكانية حصول المرأة على فرص عمل في المنطقة العربية

٣ - بعد مرور ١٠ أعوام على إعلان الأهداف الإنمائية للألفية، لا تمثل المرأة إلا ٢٠ في المائة من القوة العاملة في الشرق الأوسط، بالمقارنة مع المتوسط العالمي الذي يبلغ ٤٠ في المائة، وفقاً لتقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠. وفي أعقاب الأزمة الاقتصادية، يؤدي ارتفاع معدل بطالة الرجل إلى زيادة تقليص فرص العمل المتاحة للمرأة.

٤ - وغالباً ما تتعرض المرأة للتمييز في فرص العمل والترقيات والأجور.

٥ - وعلى الرغم من أن زيادة إمكانية حصول المرأة على فرص عمل قد وفر لها فرصاً اقتصادية واجتماعية جديدة، فإن الوظائف التي تزاو لها تظل وظائف غير منظمة وغير مستقرة. وتحرم المرأة العاملة بصورة منهجية من حقها في تكافؤ فرص العمل، والحصول على عقود عمل دائمة، والتمتع ببيئة عمل آمنة وغير مخوفة بالأخطار.

٦ - وتتعرض المرأة في معظم الأحيان للتحرش الجنسي وتقع فريسة للاتجار والاستغلال الاقتصادي، لا سيما في القطاع الخاص.

٧ - ومن الحلول المستدامة توسيع نطاق الفرص التعليمية والتدريبية المتاحة للفتاة والمرأة، وكفالة ردم الفجوة الجنسانية في مجال الالتحاق بالمدارس، وتوفير مجموعة أوسع من المهن والبدائل للمرأة في مجال العمل والمشاريع التجارية. وسيمكن توسيع نطاق التعليم والتدريب أجيالاً من النساء والفتيات من أن يكن أكثر تحكماً في قراراتهن وأكثر نجاحاً في إيجاد فرص عمل.

* صدر بدون تحرير رسمي.

٨ - وينبغي أن تتخذ الدول العربية الإجراءات القانونية لكفالة العدالة الاجتماعية، ودعم تكافؤ الفرص والمعاملة في ما يتعلق بالتشغيل ومزاولة المهن، وضمان الحصول على إجازة أمومة مدفوعة الأجر.

٩ - ورغم أن ثمانية بلدان عربية حققت تكافؤ الجنسين في مراحل التعليم الثانوي، مما ساعد على ردم الفجوة الجنسانية عموماً في المدارس الثانوية في الشرق الأوسط بما مجموعه ١٠ نقاط خلال ١٠ سنوات، فإننا نلاحظ بقلق أنه لم يلتحق بالتعليم الثانوي في منطقتنا إلا ٨٦ فتاة لكل ١٠٠ فتى. ولقد حققت عشر من أصل ٢٢ دولة عربية تكافؤ الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي، ولكن النسبة تبلغ إجمالاً ٩٢ فتاة لكل ١٠٠ فتى في المدارس الابتدائية. وتتخلف هذه المستويات عن ركب التقدم الهائل المحرز في معظم المناطق الأخرى من العالم خلال السنوات العشر الماضية.

١٠ - ويعترف تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠، عند تناوله لمستويات التعليم في المنطقة العربية، بأن الزيادة السريعة لعدد لأطفال البالغين سن الدراسة يطرح تحدياً في استيعاب جميع التلاميذ، مما يؤثر سلباً على الإناث أكثر مما يؤثر من الذكور. وتشكل الفتيات ٦٦ في المائة من التلاميذ البالغين سن الالتحاق بالتعليم الابتدائي غير الملحقين بالمدارس في شمال أفريقيا، ويبلغ المعدل العالمي ٥٣ في المائة من الفتيات من بين الشباب غير الملحقين بالمدارس.

١١ - ومن أهم التدابير المضادة التي ينبغي أن تتخذها الدول العربية رفع الحد الأدنى لسن الزواج وتطبيقه، والتخفيف من عبء العمل الملقى على كاهل الفتيات في المناطق الريفية، واستثمار المزيد من موارد الدولة في مجال التعليم.

١٢ - ولذلك، ندعو الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتخاذ التدابير الوارد بيانها أدناه:

الاستثمار في استفادة الفتيات على قدم مساواة مع الفتيان من التعليم وإنجاز ذلك وإزالة الفجوة القائمة بين الجنسين

١٣ - على صعيد الخريطة العالمية، لا تنخفض نسبة التحاق الفتيات بالمدارس بنسب تفوق ما هي عليه في العالم العربي سوى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوقيانوسيا. غير أن ١٠ دول عربية حققت تكافؤ الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي، وينبغي أن يشكل استثمارها الكبير في مجال التعليم حافزاً لدول أخرى على الاستثمار في هذا المجال وتعزيز

الاستراتيجيات التي يمكن أن تكفل لكل فتاة الحصول على مقعد دراسي ووسائل نقل مأمونة وظروف تعلم لائقة.

زيادة استفادة المرأة ومنظمات المجتمع المدني من التدريب والتكنولوجيا

١٤ - تشكل إمكانية الاستفادة من التدريب في مجال تكنولوجيا الحاسوب استراتيجية أخرى لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني وخدماتها، التي توفر برامج التعليم للكبار، وتقوم بتنمية المهارات الحياتية للمرأة وقدراتها على القيام بمشاريع تجارية. وفي دراسة استقصائية أجرتها مؤخرا جمعية المرأة والمجتمع بالشراكة مع الإطار التعليمي لحركة كرامة في مصر، وشملت ٦٧ منظمة لتعليم الكبار في مصر، تبين أن نسبة المنظمات التي شملتها هذه الدراسة التي لديها بريد إلكتروني لم تتعد ٣٤ في المائة. وإذا لم يكن المدربون ماهرين في استخدام التكنولوجيا، فمن الأرجح ألا يستفيد تلاميذهم من فرصة اكتساب هذه المهارات بدورهم. وتحتاج النساء والفتيات في المنطقة العربية إلى هذه المهارات للمضي قدماً في تعليمهن وعملهن، وللانخراط في مجتمع ينهض بحقوقهن وبالفرض المتاحة لهن ورحائهن وأمنهن الاقتصادي، والمشاركة في رسم معالم هذا المجتمع.

رفع الحد الأدنى لسن الزواج وتطبيقه وحظر عمل الفتيات

١٥ - يحث اتحاد العمل النسائي بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية في حركة كرامة أيضاً القادة العرب على حماية الفتيات من الزيجات المبكرة والقسرية التي تحصل في معظم البلدان العربية على أساس ديني وثقافي.

١٦ - ولئن كانت حالات الزواج بفتيات صغيرات السن للغاية في اليمن والمملكة العربية السعودية قد استقطبت اهتمام المجتمع الدولي عن طريق وسائل الإعلام، فإن هذه الممارسات لا تزال تحصل حتى في البلدان التي حدد فيها سن الزواج في ١٨ عاماً.

١٧ - ولذلك، فإن ثمة حاجة ملحة لحظر الزيجات المبكرة وتعديل القانون الذي يجيز للقضاة السماح بزواج الفتيات دون السن القانونية لأسباب أو أعذار اعتباطية على غرار ما يحصل في معظم البلدان العربية. وينبغي حماية الفتيات من الخدمة في المنازل، كما ينبغي أن يقوم القطاع الخاص، ولا سيما الشركات المتعددة الجنسية، بدور أكبر في كفالة عدم استغلال الأطفال وضمأن حقهم في التعليم.

التوصيات الختامية

- ١٨ - نحث الدول العربية وجميع الأطراف ذات المصلحة على تعزيز حقوق النساء والفتيات في التعليم وحمايتهما، وحظر بعض الممارسات المخطئة من شأنها من قبيل الزواج المبكر وتعدد الزوجات والولاية التي لا تزال بيد الزوج حصراً.
- ١٩ - ونحث على تعزيز الحقوق الكاملة للمرأة ذات الصلة بالعمل والتشغيل وإعمالها. وشغلنا الشاغل هو كفالة تمتع المرأة بظروف عمل لائقة ومعاملة عادلة في مكان العمل، وتكافؤ فرص العمل، والحصول على ترقية.
- ٢٠ - وأخيراً، ندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز الاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى حماية سلامة المرأة في أوقات السلم والحرب وتحرير النساء المحتجزات كرهائن في البلدان التي تعاني من نزاع أو الخارجة من نزاع وفي جميع المعسكرات وكفالة صون حقهن في التمتع بالحرية.